

Distr.: General
14 September 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 118 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى:
انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 14 أيلول/سبتمبر 2022 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية بنغلاديش الشعبية لدى الأمم المتحدة بالإشارة إلى ترشح بنغلاديش لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2023-2025 في الانتخابات المقرر إجراؤها في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022 في نيويورك.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة 251/60، تشترّف البعثة الدائمة كذلك بأن تحيل طيه التعهدات والالتزامات الطوعية لحكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية، مؤكدة من جديد التزامها بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية بنغلاديش الشعبية ممتنة تعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 118 (ج) من جدول الأعمال المؤقت.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 14 أيلول/سبتمبر 2022 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

ترشيح بنغلاديش لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2023-2025

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60

- 1 - تتشرف بنغلاديش بتقديم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2023-2025.
- 2 - وينبع اهتمام بنغلاديش بالعمل كعضو في مجلس حقوق الإنسان من التزامها ببناء "مجتمع تكفل فيه سيادة القانون، وتضمن فيه حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمساواة والعدالة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين"، على النحو المنصوص عليه في ديباجة الدستور. ويشكل الدستور، القانون الأعلى للبلاد، المصدر الرئيسي والوسيلة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها لأكثر من 164 مليون نسمة في البلد. وتعكس الحقوق الأساسية المدرجة في الدستور العديد من حقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان. فهو يكفل الحقوق المدنية والسياسية الأساسية لكل مواطن، ويضمن أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- 3 - وبنغلاديش، بوصفها ديمقراطية علمانية، ملتزمة التزاماً راسخاً بمبدأ المجتمع التعددي المبني على الحوار الحقيقي والبناء والتعاون والاحترام المتبادل. وتعتبر بنغلاديش جميع حقوق الإنسان حقوقاً عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتشابكة ويعزز بعضها بعضاً. وتتجذر مشاركة بنغلاديش مع آلية حقوق الإنسان في اعتقادها أن أفضل طريقة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان هي من خلال الحوار والتعاون. وتتشط بنغلاديش، بوصفها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي، في المشاركة في الحوارات البناءة مع المؤسسات التي أنشئت تحت رعاية الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان وغيره من آليات حقوق الإنسان.
- 4 - ويُسكّل الالتزام الدستوري للبلد بعدد من التدابير التشريعية والإدارية والتدخلات العملية في مجال السياسة العامة، بما في ذلك:

- وجود قضاء مستقل يضمن الحق في العدالة من خلال إصدار الأحكام القضائية. فمحكمة الجرائم الدولية في بنغلاديش، على سبيل المثال، خلقت عهداً جديداً من العدالة عن طريق إجراء محاكمات للأفراد المتهمين بالإبادة الجماعية وارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم الدولية التي ارتكبت خلال حرب التحرير في عام 1971 ووضع حد لثقافة الإفلات من العقاب. ومن أجل الحفاظ على عمل السلطة القضائية أثناء الوباء، كانت بنغلاديش واحدة من أولى البلدان التي أنشأت محاكم افتراضية. ولا تزال المحكمة العليا، وهي أعلى محكمة في البلاد، سباقة في النظر في النواضي من أجل المصلحة العامة وإصدار الأوامر لضمان حقوق المواطنين.
- الحيز المتاح لوسائل الإعلام القوية والناشطة بالحياة للتعبير عن آرائها بوجود حوالي 544 صحيفة يومية و 357 صحيفة أسبوعية و 62 منشوراً يصدر كل أسبوعين و 93 منشوراً شهرياً. وتعمل في البلد أكثر من 33 قناة تلفزيونية خاصة، مما يتيح إجراء مناقشات مفتوحة وحرّة لسياسات الحكومة وأعمالها. ومن أجل مساعدة وسائل الإعلام على مواصلة مساهمتها بوصفها من المستجيبين في الخطوط الأمامية في خضم الجائحة، خصصت رئيسة الوزراء، الشخية حسينة، مبلغاً قدره 1,18 مليون دولار لتمكينها من تحمل تداعيات الوباء.

- عمل منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية في البلد، ومنها 3 075 منظمة غير حكومية مسجلة لدى مكتب شؤون المنظمات غير الحكومية، بلا كلل من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان للشعب من خلال مختلف مبادرات الدعوة.
- إسهام اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان عن طريق التدخل بفعالية عند الضرورة لدعم حقوق الإنسان للشعب.

5 - وتهيئ القوانين والمؤسسات في البلد بيئة تمكينية وتشجع وجود نموذج إنمائي محوره الإنسان يساعد على ضمان التمتع بحقوق الإنسان لجميع الأفراد وتعزيزها وحمايتها. وقد أحرز البلد تقدماً مثيراً للإعجاب، لا سيما في السنوات الـ 13 الماضية، في مجال التخفيف من حدة الفقر وتحقيق التحرر الاقتصادي لشعبه. وانخفض معدل الفقر من 31,5 في المائة في عام 2010 إلى 20,5 في المائة في عام 2021. وكانت الاستراتيجية الوطنية للضمان الاجتماعي أساسية في تعزيز التنمية الشاملة والنهوض بمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. ودفعت الاستراتيجية مختلف الخطط ضمن برامجها لشبكات الأمان الاجتماعي لكي تشمل جميع الشرائح الضعيفة في المجتمع، أي الأشخاص ذوي الإعاقة والأرامل والمسنين والأطفال والرضع. ومن أجل منع الاقتصاد من الانهيار خلال الجائحة، أعلنت الحكومة عن تقديم 28 حزمة تحفيز بقيمة 15,5 بليون دولار. ووسّع نطاق برامج شبكات الأمان الاجتماعي في البلاد لتشمل 11 مليون شخص. ورغم التراجع الاقتصادي الذي تسبب به عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، حافظت بنغلاديش على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6,2 في المائة خلال الفترة 2020-2021.

6 - ولما كانت بنغلاديش واحدة من أكثر البلدان عرضة للمخاطر المناخية، فقد اعتمدت استراتيجية وخطة عمل قويتين لمواجهة تغير المناخ، هما خطة مجيب للازدهار المناخي لعام 2030 وخطة الدلتا لعام 2100، وأنشأت صندوق بنغلاديش الاستئماني المعني بالفئات المعرضة للتضرر من تغير المناخ، وهي حالياً بصدد صياغة خطة التكيف الوطنية لمعالجة القضايا المتعلقة بحقوق سكان بنغلاديش المتضررين من تغير المناخ.

7 - وإذ عملت بنغلاديش على إبقاء حقوق الإنسان محوريا لاستراتيجيتها في التصدي للجائحة، أطلقت حملة تلقيح وطنية مجانية وفي الوقت المناسب ضمنت شمول الجميع، بمن فيهم الروهينغا النازحون قسرا من ميانمار. وظلت الحكومة وفية للاقتناع بأنه "ليس ثمة من آمن حتى يصبح الجميع آمنا" وضمنت سلامة ورفاه سكان الروهينغا الذين يعيشون في المخيمات، وعلاوة على ذلك، ومن أجل تخفيف الاكتظاظ في مخيمات كوكس بازار، أنشأت الحكومة أماكن إقامة جديدة، وأنفقت لذلك الغرض أكثر من 350 مليون دولار من خزانتها.

8 - وإذ اعتبرت الحكومة أن التعليم أهم أساس للتنمية المجتمع البشري، وأن الحق فيه عامل تمكيني عموماً ولكنه حاسم لإعمال حقوق الإنسان، قامت بتدخل هادف في مجال التعليم شهد نتائج جيدة بالثناء في زيادة معدل الالتحاق بالمدارس، وتحقيق التكافؤ بين الجنسين عن طريق إلحاق ملايين الفتيات بالمدارس، ورفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة من خلال تدريب 327 000 معلم، وتوزيع حوالي 400 مليون كتاب مدرسي مجاني، وتوفير أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لما عدده 83 000 مدرسة في البلد. وتنفذ الحكومة الخطة الرئيسية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم لتيسير تعليم الأطفال القائم على التكنولوجيا، بما في ذلك التعلم عن بعد. وخلال جائحة كوفيد-19، بدأت الحكومة تنفيذ مبادرة "غور بوشي التكنولوجيا، بما في ذلك التعلم عن بعد. وخلال جائحة كوفيد-19، بدأت الحكومة تنفيذ مبادرة "غور بوشي

شيكي“ (التعلم من المنزل) التي تعمل من خلال البرامج التلفزيونية والإذاعية. وعلاوة على ذلك، حُدث نظام التعليم الديني، ويجري توفير التعليم القائم على اللغة الأم للأطفال الأقليات العرقية.

9 - ولضمان توفّر الرعاية الصحية الأولية والمرافق الصحية الطارئة للجميع على أساس منصف، نجح تنفيذ السياسة الصحية الوطنية في الحد من وفيات الأمهات والرضع، وزيادة العمر المتوقع عند الولادة، وزيادة متوسط العمر، وتحسين تغذية الأطفال، وخفض معدل التقزم لدى الأطفال دون سن الخامسة، وتحقيق التلقح الشامل. وتضطلع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الخاصة بدور رئيسي في دعم الحكومة. وتكفل خدمات الطبيب عن بعد، والعيادات الفرعية، ومراكز الاتصال بالخدمات الصحية على مدار الساعة تقديم الخدمات الصحية للناس على المستوى الشعبي. وتشدد بنغلاديش على الأهمية القصوى لضمان الحصول على مياه الشرب المأمونة باعتبار ذلك عنصر رئيسي في سياستها الصحية، وقد حصل عليها بالفعل 98,5 في المائة من سكانها. وتتعهد بنغلاديش بضمان حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة.

10 - ويعترف الدستور بالمأوى كضرورة أساسية. ولضمان توفّر السكن تدريجياً لجميع الناس، وفر مشروع “أشرايان” (السكن) التابع للحكومة مساكن لأكثر من 500 000 أسرة. وقد حصلت أكثر من مليون أسرة على منازل منذ عام 1996.

11 - وفي سبيل تمكين المرأة، زادت الحكومة المقاعد المخصصة للنساء في البرلمان الوطني إلى 50 مقعداً، وخصصت لهن ما نسبته 30 في المائة من مقاعد الهيئات الحكومية المحلية، وكفلت الميزنة والقروض الخاصة والتمويل البالغ الصغر والمبادرات المماثلة من أجل تعميم الخدمات المالية على النساء. وتشارك نحو 20 مليون امرأة في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات. وتعمل أكثر من 3,5 مليون امرأة في قطاع الملابس الجاهزة، وهو أكبر مصدر لعائدات التصدير في البلاد. وجعلت الحكومة مخصصات خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء، واستحدثت مشاريع خاصة للمهارات في جميع المقاطعات، وأعلنت عن تقديم تسهيلات للحصول على الرهن العقاري والقروض بدون فوائد لصاحبات المشاريع. وقد أُدمج الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة إدماجاً كاملاً في خططها وسياساتها وبرامجها الوطنية.

12 - ولمنع العنف ضد النساء والأطفال وجبر الضرر الناجم عنه، وضعت الحكومة إطاراً قانونياً قوياً من خلال سن قانون منع قمع النساء والأطفال، وقانون مكافحة العنف الأسري (منع وحماية)، وقانون مكافحة الاتجار بالبشر (ردع وقمع)، وقانون مراقبة المواد الإباحية، وقانون الطفل، وقانون تقييد زواج الأطفال، وقانون حظر المهر، وضمان إنفاذ هذه القوانين إنفاذاً تاماً. وأنشأت الحكومة محكمة خاصة في كل مقاطعة للمحاكمات السريعة في قضايا العنف ضد النساء والأطفال، واستحدثت خطأ ساخناً يعمل على مدار الساعة وأنشأت خطوطاً هاتفية ساخنة مجانية على الأرقام 109 و 999 و 333 لتقديم الدعم الفوري للضحايا. واتخذت الحكومة أيضاً خطوات لتعديل قانون البيئة لزيادة النهوض بحقوق المرأة وحمايتها.

13 - وقد سنّت بنغلاديش، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل، قانوناً جديداً للطفل في عام 2013، بعد أن ألغت قانونها السابق لعام 1974، لكي يتوافق القانون الجديد مع الاتفاقية ويتصدى للتحديات الجديدة التي يواجهها الأطفال. وعلاوة على ذلك، ومن أجل إعمال جميع حقوق الطفل، سنّت بنغلاديش عدداً من التشريعات الهامة، وصاغت سياسات، وخصصت ميزانية متزايدة لمعالجة قضايا مثل صحة الأطفال وتعليمهم وعمالة الأطفال وزواج الأطفال. ولمواجهة خطر زواج الأطفال، وضعت الحكومة

أساساً قانونياً قوياً، بما في ذلك قانون تقييد زواج الأطفال، وقواعد تقييد زواج الأطفال، وخطة العمل الوطنية للقضاء على زواج الأطفال (2018-2030). وأطلقت حملة جديدة للمساعدة في النهوض بخطة العمل الوطنية العشرية لإنهاء زواج الأطفال (2018-2030).

14 - وإذ تتبنى بنغلاديش قيم الإدماج والوئام والتعايش السلمي، فإنها تعلق أهمية خاصة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأقليات الإثنية في أراضي هضبة شيتاغونغ، وتتبع سياسة "عدم التسامح إطلاقاً" مع أي شكل من أشكال العنف ضد الأقليات الدينية تحت أي ذريعة، وتشجع التنوع الديني والوئام بين الأديان، وتدعو إلى القول المأثور: "لكل شخص دينه، أما الاحتقالات فهي للجميع".

15 - واستناداً إلى الفلسفة الأساسية المتمثلة في حماية حقوق الناس، وضمان المساواة، وتقديم خدمات تتمحور حول المواطن من خلال التكنولوجيا، اعتمدت الحكومة مبادرة "بنغلاديش الرقمية"، مما أدى إلى زيادة سريعة في عدد المشتركين في خدمات الإنترنت في البلد، ليزيد العدد الحالي عن 100 مليون مشترك. وترى بنغلاديش أن الحق في الحصول على المعلومات جزء لا يتجزأ من حرية الفكر والضمير والتعبير. وتعمل بنغلاديش على الحق في الحصول على المعلومات بتنفيذ قانون الحق في الحصول على المعلومات، الذي أنشئت بموجبه لجنة الإعلام. وتعززت في بنغلاديش إمكانية الحصول على المعلومات إلى حد كبير من خلال إمكانية الوصول إلى منافذ الإنترنت الواسعة الانتشار دون عوائق.

16 - ويتجلى تعهد بنغلاديش بالوفاء بالتزامها بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال سن قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم، وإدراج هؤلاء الأشخاص في خطط التنمية الوطنية. وقد أدت لائحة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة المنسقة المتعلقة بالإعاقة لعام 2009 إلى إنشاء 62 مدرسة خاصة للأطفال ذوي الإعاقات الذهنية و 11 مدرسة خاصة للأطفال المصابين بالتوحد في ثماني عواصم إدارية في البلد. ووضعت الحكومة أيضاً تشريعات وبرامج قوية لحماية ذوي الإعاقة والمصابين باضطرابات النمو العصبي. ويشمل ذلك مراكز الدعم والتعلم في جميع أنحاء البلاد وخدمات الإحالة الأخرى، بما في ذلك الخدمات الإلكترونية الشاملة لذوي الإعاقة.

17 - وقد اتخذت الحكومة مبادرات خاصة لضمان حقوق الفئات المحرومة في المجتمع. وتعد السياسات الأخيرة المتعلقة بالاعتراف بجماعة الهيجرا وتخصيصهم بإعانات مالية، واستحداث خصم ضريبي خاص لأصحاب العمل الذين يشغلونهم، وإدماجهم في الحياة السياسية العامة من المعالم المهمة في هذا الصدد. ولدى بنغلاديش الآن أفراد من جماعة الهيجرا يعملون في وسائل الإعلام التلفزيونية كمقدمين للأخبار وعمدة. وقد صاغت الحكومة بالفعل قانون مكافحة التمييز الذي يدرسه البرلمان الآن.

18 - وتمشيا مع الالتزام بدعم حقوق العمال وضمان السلامة في مكان العمل، اعتمدت الحكومة خريطة طريق عملية المنحى ومحددة زمنياً لإصلاح قطاع العمل (2021-2026).

المساهمات على الصعيد الدولي

19 - تؤمن بنغلاديش إيماناً راسخاً بتعددية الأطراف وتشدد على أن أفضل سبيل لتعزيز وحماية حقوق الإنسان هو اتباع نهج عالمي شامل وتعاوني. وصدقت بنغلاديش على ثماني من أصل تسع اتفاقيات رئيسية لحقوق الإنسان وتواصل تنفيذها، وتقدم تقارير منتظمة إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان المعنية عن التقدم المحرز في تنفيذ تلك الاتفاقيات.

20 - وتعلق بنغلاديش أهمية كبيرة على ولاية مجلس حقوق الإنسان وتتعاون مع المجلس وآلياته المختلفة، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وكذلك مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان للوفاء بالتزاماتها وتعهداتها بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة. وفي هذا الصدد:

- لا تزال بنغلاديش تعمل عن كثب مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من خلال مناقشات تحاورية، عند الاقتضاء، بما في ذلك على المستوى الوزاري. وتتوقع بنغلاديش أن يقوم المفوض السامي بزيارة إلى بنغلاديش قريباً. وتتعاون بنغلاديش أيضاً تعاوناً كاملاً مع مستشار حقوق الإنسان الذي عينته المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بنغلاديش.
- اعترافاً بالتزام الحكومة المستمر بقضايا حقوق الإنسان والمشاركة المنتظمة مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، شهد الاستعراض الدوري الشامل الثالث لبنغلاديش في عام 2018 مشاركة 105 دولة، أعربت 101 دولة منها عن تقديرها واعترافها وترحيبها بمساعي بنغلاديش المستمرة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقبلت بنغلاديش معظم التوصيات وتقوم حالياً بتنفيذها، بدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة. وتشارك بنغلاديش أيضاً بنشاط في الاستعراض الدوري الشامل للدول الأخرى وتقدم توصيات لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- تؤيد بنغلاديش الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وتتعاون معها تعاوناً كاملاً، وقد رحبت بالزيارات التي قام بها المقررون الخاصون. وتعمل بنغلاديش حالياً على زيارات المقررة الخاصة المعنية بالقضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم، والمقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، والمقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، والخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان.
- منذ عام 2018، يسرت بنغلاديش زيارات متعددة للمقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار. ويسرت بنغلاديش أيضاً زيارات أعضاء البعثة الدولية المستقلة السابقة لتقصي الحقائق في ميانمار وأفرقة التحقيق التابعة لمفوضية حقوق الإنسان، من بين جهات أخرى، لجمع المعلومات والقيام بالدعوة لحماية حقوق الإنسان لأقليات الروهينغيا. وتقوم الحكومة حالياً بتيسير زيارة آلية التحقيق المستقلة لميانمار. وظلت بنغلاديش أيضاً على اتصال بالمحكمة الجنائية الدولية ومكتب المستشارية الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية، بما في ذلك عن طريق تيسير زيارتها إلى بنغلاديش.
- عملت بنغلاديش كعضو في الفريق العامل المعني بالحالات التابع لمجلس حقوق الإنسان في عام 2019.

21 - وبنغلاديش من أشد المدافعين عن العمل العالمي في مجال تغير المناخ. وبصفتها رئيسة منتدى البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ، وجهت بنغلاديش تحرك الدول المعرضة لخطر تغير المناخ على المنصات الدولية، بما في ذلك في مجلس حقوق الإنسان. وبنغلاديش هي المقدم الرئيسي للقرار السنوي بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ في المجلس، وأسهمت في إنشاء دور المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ. ويتجلى التزام بنغلاديش بقضايا تغير المناخ من خلال

إجراءاتها المناخية المكثفة، بما في ذلك تدابير التخفيف، على الرغم من مساهمتها الدنيا في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية. وكانت من أولى البلدان التي قدمت مساهماتها المحددة وطنيا إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

22 - وبنغلاديش هي الراعي الرئيسي للقرارات المتعلقة بحماية الأسرة، وحقوق الإنسان ومنع التطرف العنيف ومكافحته، وحماية الصحفيين في حالات النزاع المسلح وحالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار.

23 - وتستضيف بنغلاديش حاليا مليون شخص من الروهينغيا الذين سُردوا قسرا على يد ميانمار وتوفر لهم المساعدة الإنسانية والحماية. ولا تزال تشارك مع الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان، لتعزيز حقوق شعب الروهينغيا، بما في ذلك حقه في العودة الآمنة والطوعية والكرامة والمستدامة إلى ميانمار. وريثما تتم إعادتهم إلى أوطانهم، توفر لهم الحكومة تعليما قائما على مناهج ميانمار الدراسية، وقد رتبت لهم أماكن أفضل للإقامة في بهاشان شار على نفقتها الخاصة. ولا تزال بنغلاديش منخرطة بشكل بناء في آليات المساءلة الدولية لضمان العدالة والمساءلة لهذا الشعب المضطهد.

24 - واضطلعت بنغلاديش بدور نشط أثناء التفاوض على الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية واعتماده، ولا سيما في إدماج حقوق الإنسان للمهاجرين كعنصر أساسي في الاتفاق. وبنغلاديش، بوصفها دولة طرفا في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، تعمل بنشاط على تعزيز حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم طوال دورة الهجرة بأكملها. وعملت بنغلاديش مرتين كعضو في اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين.

25 - وبنغلاديش هي البلد الرائد المساهم بقوات وبأفراد شرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي تناصر حماية المدنيين والخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وهي تقدم تبرعات إلى صندوق بناء السلام. وحملت بنغلاديش أيضا راية قرار وضع المعايير بشأن "ثقافة السلام" في الأمم المتحدة. وفي عام 1999، أخذت بنغلاديش زمام المبادرة في عرض البند المعياري من جدول الأعمال المعنون "ثقافة السلام" في الجمعية العامة، وأعقبت ذلك بالقرار الرئيسي المعنون "إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام". ومنذ ذلك الحين، ما فتئت بنغلاديش تيسر هذا القرار كل عام في الجمعية العامة.

26 - وتمشيا مع سياسة "عدم التسامح إطلاقا" تجاه أي نوع من أنواع الاستغلال والانتهاك الجنسين، استجابت بنغلاديش لنداء الأمين العام للأمم المتحدة الداعي إلى إنهاء الاستغلال والانتهاك الجنسين.

27 - وتنتهج بنغلاديش نهجا يقضي بعدم التسامح إطلاقا مع الإرهاب والتطرف العنيف. وقد دخلت بنغلاديش في شراكة مع الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف لاستنهاض المجتمعات المحلية، ولا تزال شريكا موثوقا به للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف على الصعد العالمي والإقليمي والوطني من خلال معالجة الأسباب الجذرية من أجل تعزيز حقوق الإنسان.

28 - وتؤمن بنغلاديش إيمانا راسخا بأن الضمان النهائي للأمن وحقوق الإنسان لا يكمن إلا في القضاء التام على الأسلحة النووية. وتحقيقا لهذه الغاية، كانت بنغلاديش من بين أول 50 بلدا صدقت على معاهدة حظر الأسلحة النووية.

التعهدات والالتزامات الطوعية

29 - تقدّم بنغلاديش، بإعلانها الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان، التعهدات والالتزامات الطوعية التالية.

30 على الصعيد الوطني، ستقوم بنغلاديش بما يلي:

(أ) اتخاذ مبادرات لسن/تعديل القوانين الوطنية ووضع سياسات واستراتيجيات تهدف إلى إعمال الحقوق والمبادئ الأساسية على النحو المنصوص عليه في الدستور والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها؛ وفي الوقت نفسه، النظر في الانضمام إلى الصكوك الدولية المتبقية لحقوق الإنسان، استناداً إلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه من خلال عمليات التشاور الوطنية، حسب الاقتضاء؛

(ب) مواصلة التعاون والمشاركة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان وغيرهما من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لزيادة تحسين حالة حقوق الإنسان؛

(ج) زيادة تمكين وتعزيز الفعالية التشغيلية للهيئات القانونية والرقابية، مثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للانتخابات، ولجنة مكافحة الفساد، ولجنة الخدمة العامة، ولجنة الإعلام، وفقاً لولاياتها من خلال توفير الموارد البشرية والمالية الكافية؛

(د) وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان تستند إلى توافق في الآراء يتم التوصل إليه من خلال عمليات تشاور وطنية، عند الاقتضاء، بهدف تحديد الاتجاه الاستراتيجي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحديد الأولويات الرئيسية وفقاً للالتزامات الوطنية والدولية؛

(هـ) ضمان الرقابة البرلمانية الفعالة، بما في ذلك من خلال اللجان البرلمانية الدائمة؛ وتعزيز الشفافية والمساءلة في الحسابات العامة؛ ومواصلة السعي إلى وضع حد للفساد في القطاعين العام والخاص؛

(و) مواصلة خطتها الإنمائية مراعية لاحتياجات الناس مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان، بما في ذلك من خلال الاستمرار في تطبيق المفاهيم المحلية المنشأ وابتكارها؛

(ز) مواصلة تعزيز المشاورات بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة التي تشمل ممثلي المجتمع المدني وممثلي المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والشركاء الآخرين في عملية صياغة السياسات؛

(ح) سن قانون مكافحة التمييز؛

(ط) تعديل قانون البيئة؛

(ي) مواصلة تعزيز وحماية حقوق الأقليات الدينية والعرقية والعمل على الحفاظ على الوثام الطائفي التقليدي من خلال التمسك بقيم الدولة والمجتمع وقيم العلمانية والتعددية وشمول الجميع؛

(ك) تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق العمال وتحقيق ظروف العمل اللائق تدريجياً من خلال تنفيذ خريطة الطريق العملية المنحى بشأن إصلاح قطاع العمل (2021-2026)؛

- (ل) مواصلة اتخاذ التدابير الاجتماعية والإنمائية الملائمة لتعزيز تعليم ورفاه النساء والفتيات بغية إنهاء زواج الأطفال؛
- (م) تطوير جهاز لمكافحة الاغتصاب وحماية الطفل لضمان توفر الدعم في حالات الطوارئ للضحايا؛
- (ن) اتخاذ مبادرات/إجراءات لزيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة إلى النصف بحلول عام 2041، تمشياً مع الالتزام الذي تم التعهد به في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛
- (س) اتخاذ مبادرات/إجراءات لضمان المساواة بين الجنسين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحلول عام 2041، بما يتماشى مع الالتزام الذي تم التعهد به في منتدى جيل المساواة المعقود في باريس؛
- (ع) مواصلة العمل الجاد نحو تحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل بما يتماشى مع السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي لعام 2020 وخطة عملها (2021-2031)؛
- (ف) تنفيذ خطة مجيب للازدهار المناخي لعام 2030 التي تركز على النمو الأخضر والبنية التحتية المرنة والطاقة المتجددة؛
- (ص) ضمان مساحة حرة لوسائل الإعلام للعمل والازدهار والحفاظ على علاقة مهنية صحية مع الصحافة؛
- (ق) مواصلة التوعية من خلال تنظيم الحملات الإعلامية والحلقات الدراسية وحلقات العمل، وإدخال التنقيف في مجال حقوق الإنسان في المؤسسات الأكاديمية والتدريبية، ولا سيما للقضاة والمدعين العامين والمحامين ووكالات إنفاذ القانون والصحفيين وموظفي الخدمة المدنية والبرلمانيين ووسائل الإعلام؛
- (ر) تعزيز دور النساء والشباب والمعلمين والقادة المحليين وغيرهم من أصحاب المصلحة في المجتمع لمنع التطرف العنيف والتعصب لضمان التمتع بالحريات الأساسية المكفولة دستورياً.
- 31 - وعلى الصعيد العالمي، ستقوم بنغلاديش بما يلي:
- (أ) تقديم الدعم الكامل لمجلس حقوق الإنسان في أعماله ومواصلة الإسهام في تعزيز فعالية وكفاءة أساليب عمل المجلس ومختلف آلياته؛
- (ب) التعاون والتفاعل البناء مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان، والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، والآليات الأخرى لمجلس حقوق الإنسان؛
- (ج) المشاركة البناءة مع جميع الأطراف، على أساس الحوار والتعاون، بغية تجاوز الصعوبات التي تواجه الأعمال الكاملة لجميع حقوق الإنسان ومنع انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم؛
- (د) مواصلة تقديم جميع التقارير الدورية إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات امتثالاً لالتزاماتها بموجب المعاهدات والمشاركة البناءة أثناء الاستعراضات؛

- (هـ) مواصلة دعم وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها التي يمكن أن تيسر تعزيز حقوق الإنسان؛
- (و) مواصلة العمل داخل المجلس لزيادة تعزيز آلية الاستعراض الدوري الشامل؛
- (ز) النهوض بإعمال الحق في التنمية بوصفه حقا غير قابل للتصرف للجميع ودعم الجهود المبذولة حاليا لمواصلة تطوير المفهوم وتفعيله، استنادا إلى تطبيقات عملية؛
- (ح) مواصلة متابعة مسألة حقوق الإنسان وتغير المناخ على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك في المجلس، لزيادة تعزيز التفاعل بين حقوق الإنسان وتغير المناخ؛
- (ط) مواصلة تعزيز حقوق الإنسان للعمال المهاجرين والدفاع عنها في جميع مراحل دورة الهجرة؛
- (ي) مواصلة الالتزام بتعزيز وحماية حقوق كبار السن، بما في ذلك عن طريق المشاركة في العملية المتعددة الأطراف لاعتماد صك ملزم قانونا في هذا الصدد؛
- (ك) مواصلة الدعوة إلى "ثقافة سلام" واتخاذ تدابير جماعية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وحماية الضحايا من هذه الجرائم؛
- (ل) مواصلة العمل مع المجتمع الدولي لخلق الوعي بشأن الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وتعزيز الإجراءات الجماعية لمنع الإبادة الجماعية والجرائم المماثلة في أي مكان وزمان، ودعم المبادرات الرامية إلى ضمان العدالة لضحايا الإبادة الجماعية؛
- (م) مواصلة العمل مع المقرر الخاص وآليات المساءلة الدولية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لأكثر الناس تعرضا للاضطهاد في العالم - الروهينغيا؛
- (ن) مواصلة تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن على الصعيدين العالمي والوطني.
- 32 - وبنغلاديش واثقة من أنها، بالتزامها العميق الطويل الأمد ومشاركتها الوثيقة وخبرتها الثرية، ستسهم إسهاما كبيرا في أنشطة مجلس حقوق الإنسان. وتتطلع بنغلاديش إلى استمرار دعم المجتمع الدولي في مسعاها للإسهام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من خلال عمل المجلس.